

التحول الديمقراطي وتحديات العولمة

د. بن يمينة شايب الذراع
بجامعة حسيبة بن بوعلي — الشلف —

مقدمة:

أصبحت أدوات السيطرة المالية والسياسية اللازمة للاستحواذ على العالم جاهزة للعمل، والتي من بينها الثالث الذي يعتبر السلاح الفتاك بيد أمريكا للتفرد بالعالم وفرض العولمة، وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية إلى جانب المنتدى الاقتصادي العالمي ومجموعة الدول الصناعية أو مجموعة الثمانية وحتى منظمة الأمم المتحدة، هذه الهيئات التي غدت وسيلة وواجهة للدول الرأسمالية لتحقيق سياستها وأهدافها، وبهذه الوسائل والإمكانيات أصبح يروج لثقافة العولمة⁽¹⁾ لدى الشعوب والدول وذلك بالدعوة إلى الديمقراطية بدل الديكتاتورية وإلى دولة المؤسسات بدل دولة الرئيس وإلى التعددية الحزبية بدل الأحادية الحزبية، وكل هذا تمهيدا للوصول إلى تغيير بنية المجتمع الدولي بما يتلاءم وتمكين الشركات عابرة القارات ومتعددة الجنسيات من النفاذ إلى الأسواق المحلية للدول النامية، تحت مبررات وأهداف تبدو نبيلة ومشروعة في ظاهرها ولكن مراميها وغاياتها بعيدة، حيث تهيئة الأرضية التي تعشش وتتوطن فيها مظاهر وممارسات الاستغلال والتفسخ والاستلاب والسيطرة والهيمنة لا أكثر ولا أقل. ولعل هذا ما يؤكد أحد الباحثين بقوله: من الصعب على الدول التي لا تملك القرارات الذاتية التي تسمح لها بالاندماج بكل سيادة في التكتلات الإقليمية والجهوية أن تستمر في الانعزال عن المؤشرات الدولية والبقاء بمنأى عن الضغوط التي تفرضها القوى الخارجية التي تريد ضمان إستراتيجية المحافظة على مكانتها واكتساب حصانة سياسية واقتصادية ودبلوماسية، مما يجعلها تفرض ما تريده ضمن هذه الإستراتيجية شروطا، ظاهرها تحقيق المصالح المشتركة وباطنها تهيئة الظروف الملائمة لبسط هيمنتها.⁽²⁾

أهداف العولمة ومراميها:

من خلال استقرار الأحداث التاريخية فإن أهداف العولمة لا تتحقق إلا عن طريق تدمير البنية الاقتصادية للدول النامية وإفقادها السيطرة على مواردها

الوطنية باستغلال حاجاتها الاستهلاكية وقتل المبادرات المحلية وتوجيه الثروات، وهذا يتدخل مباشر من المؤسسات المالية والتجارية الخاضعة لها، حيث أن العولمة تعمد إلى إخضاع قوانين الدولة الوطنية إلى قوانينها وتكبل حركتها وحربتها في العمل حتى لا يبقى أي عائق أمامها لاحتلالها اقتصاديا. فهي تعمل على أن تحوّلها إلى دولة مؤسسات تحكمها حكومة أعمال، تستجيب لطلباتها وقتما تشاء وتتنقاد لرغباتها وأهوائها متى عنّ لها ذلك؛ لهذا فالعولمة باختصار كما يرى محمد عابد الجابري، هي نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن كما تعمل على التفتيت والتشيت.⁽³⁾

إن هذه التأثيرات السلبية للعولمة لا تمس الجانب الاقتصادي وحده بل تمتد إلى جوانب أخرى سياسية واجتماعية وثقافية وأمنية،⁽⁴⁾ حيث أن السيادة في الدول النامية بفعل آليات العولمة قد تعرضت إلى خلل كبير ولم يعد بمقدورها ممارسة حقوقها السيادية في الكثير من المجالات كما أنّ المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية في سعيها لتقديم وصفات جاهزة لسياسات عامة في مختلف الميادين، إنّما تحد من سيادة الدول كذلك، ولجئها لاستخدام الوسائل العسكرية والعقوبات الاقتصادية من أجل دفع الدول النامية باتجاه تغيير سياساتها وتوجهاتها العامة إنّما هو تهديد أمني لها. ولجئها كذلك لاستخدام إمكاناتها التقنية المتطورة للسيطرة الإعلامية هو هيمنة إعلامية وتغريب للثقافات الوطنية والقومية وتجاهل لخصوصياتها واستيلاء واستنكار على مدى نجاعتها وفعاليتها بل وتهميش وجحود ونكران لكل جميل قدمته لبناء الحضارة الإنسانية.

وعموما فإنّ العولمة هي أداة في يد الدول الكبرى لمص دماء الشعوب ونهب ثرواتهم واستغلالهم، وهي إفراز طبيعي للرأسمالية العفنة تبعا لمقولة أن العولمة أعلى مراحل الرأسمالية، أو هي الأمركة التي من خلالها تخسر الأمم الضعيفة في مواجهة العولمة كل شيء وأما الأمم القوية فتربح كل شيء.⁽⁵⁾

علاقة العولمة بالتحول الديمقراطي:

إذا ثبت من خلال ما سبق أن أهداف العولمة لا تتماشى وطموحات الشعوب في الدول النامية فإنّ هذا لا يعني أنّ هناك دعوة للرفض الضمني أو الصريح للمبادرات الخارجية للإصلاح السياسي في هذه البلدان، بذرائع وحجج واهية غير مؤسسة كالخصوصيات المحلية (العربية والإسلامية والمرجعية التاريخية مثلا)، لأنّ هذا يعد من قبيل الإساءة لهذه الخصوصيات، حيث أنّها

لا تتعارض بحال من الأحوال مع أهداف ومطالب، مثل احترام حقوق الإنسان ونزاهة الانتخابات ومنح حقوق المرأة ومحاربة الفساد السياسي والإداري والالتزام بأسس المساءلة والمحاسبة في العمل الحكومي.⁽⁶⁾

إنّ السؤال الذي يجب أن يطرح في هذا المقام هو: هل للعولمة دور في التحول الديمقراطي؟ وإذا كان كذلك، فما طبيعة هذا الدور؟ هل هو دور إيجابي دافع إلى التحول الديمقراطي؟ أم هو دور سلبي كابح للتحول الديمقراطي؟

لقد برزت للإجابة على هذا التساؤل وجهتا نظر متناقضتين، فهناك المتفائلون الذين يرون فيها تحولا إيجابيا ويبشرون بقيام الدولة المنظمة؛ الدولة التي لا تخضع لآليات السوق والتي تخلق الشروط التنافسية الضرورية لإقامة البنى التحتية وتشغيل القوى العاملة المنتجة، وهناك المتشائمون الذين يرون أنها تذيب الشخصية الوطنية وتسلب السيادة والاستقلال وتفاقم التسلسل والفساد والتهميش وتسبب موت الدولة في العالم الثالث وتميت القطاع العام كعجلة للتطور والتنمية عن طريق الخصخصة لمصلحة شركات بيد الدول الصناعية الكبرى⁽⁷⁾ وبصورة أخرى فإن هناك من يرى بأن للعولمة دورا إيجابيا تجاه التحول الديمقراطي، إذ بقدر ما تضعف العولمة من سيطرة الدول الوطنية ثقافيا وإعلاميا بقدر ما تقلل من قدرتها على تكوين قاعدة اجتماعية واسعة من الزبائن السياسيين ومن ثم زيادة فرص التحولات الديمقراطية، إضافة إلى أن تقنيات العولمة تتيح التواصل بين المواطنين وتفتح المجال للحصول على المعلومات الضرورية للوقوف في مواجهة أنظمة القهر والاستبداد.

وهناك من يرى عكس ذلك، حيث أن العولمة تشكل تهديدا للنظام الديمقراطي ليس في البلدان النامية فقط، ولكن حتى في البلدان الديمقراطية الناضجة والراسخة، ذلك أنّ منطق الربح الذي يميّز الرأسمالية إنّما يقضي على حياة المجتمعات ويدفع إلى الخلف جميع المعايير الأخرى الثقافية والسياسية والاجتماعية، كما أنّ العولمة تتعارض مع الديمقراطية كون هذه الأخيرة تحتاج إلى أخلاقية وإلى دولة قانونية وتوازنات سياسية اجتماعية يضمنها التعدد الثقافي والمجتمع المدني، كما تحتاج إلى حد أدنى من التضامن والتوزيع العادل للثروة، ولا يمكن تحقيق ذلك في ظل العولمة وما تقود إليه من تهيمش متزايد للجمهور وتعميم للبطالة.

وفي هذا الصدد، خلص أحد الباحثين إلى أن العولمة تجعل من المستحيل تحقيق الديمقراطية من خلال الدولة وحدها، كما أن ضمان قيام الديمقراطية

في نظام حكم ما بعد السيادة هو أحد التحديات الكبرى في بناء الأمن العالمي خلال القرن الواحد والعشرين.⁽⁸⁾ والأحداث التاريخية البعيدة والقريبة أكدت وتؤكد ذلك.

هذا ويرى البعض الآخر استحالة تطبيق المبادئ الديمقراطية في ظل العولمة،⁽⁹⁾ بسبب ما تسعى إليه من ترسيخ للمساواة وتوسيع للهوة بين الطبقات مما يسفر عن تغيير جذري في مفهوم العدالة الاجتماعية وحدوث امتداد في الانقسام الطبقي قد يتجاوز ذلك من المجتمع المحلي إلى المستوى العالمي فتسود اللاعدالة في توزيع الخيرات والمكاسب بين الدول، بسبب ما تعمد إليه من تركيز للنشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي في يد مجموعات قليلة العدد، وبالتالي تهيمش الباقي وإقصائه أي تعميق الهوة بين الدول وبين شرائح المجتمع الواحد، وظاهرة اتساع الفوارق بهذه الصورة سيقود إلى النتائج الحتمية والتي لا مفر منها وهي تعميم الفقر.⁽¹⁰⁾ هذا إلى جانب أن العولمة تستهدف زيادة النزعة الفردية في ظل الليبرالية الجديدة والرأسمالية المتوحشة التي زادت من نزعات الانشطار وتفتيت المجتمعات مما يضعف عملية التماسك الاجتماعي ويضعف مشاعر الولاء والانتماء للأوطان كذلك، بما تلجأ إليه من محاولات إضعاف الدولة القومية وتهيمش دورها وافتقارها للسيطرة على اقتصادها مقابل صعود نجم مؤسسات المجتمع المدني التي تسعى لتوظيفها لخدمة مصالحها، وكل هذا يبدو جليا من خلال النتائج التي أفضت إليها ما اصطلح على تسميته بثورات الربيع العربي وما أدت إليه من انقسامات داخل المجتمع الواحد. كل هذا كفيل بأن يجعل من الديمقراطية في البلدان النامية مجرد سراب، نراه بأعيننا فقط ولا نستطيع لمسها.

ورغم ذلك فإن الواقع الذي نعيشه يقول أن الديمقراطية صارت مطلبا واحتياجا للشعوب، فالشعوب لديها قبول ولهفة على الديمقراطية⁽¹¹⁾ تبقى تراودها وتحن إليها في كل حين، خاصة وأن العولمة خلقت ولا تزال تخلق فرصا جديدة ومنافع للبعض وإن كانت تسببت في الوقت نفسه، في ظهور تهديدات ومعاناة للبعض الآخر؛ فهي قد حققت تقدما ووفرة لبعض البلدان التي لم تكن على درجة متقدمة من التصنيع مثل النمر الآسيوية ولكنها دفعت ببلدان أخرى مثل الدول العربية لا سيما دول الربيع العربي والدول الإفريقية جنوب الصحراء نحو التهميش والفقر،⁽¹²⁾ وتركتها عرضة للتشردم والانقسام والفقدان لهويتها وخصوصياتها الوطنية.

خلاصة القول:

إن النظام الدولي الحالي قد فرض نوعا من الاتساق يصعب على الدول النامية مجاراته، بعجزها عن فرض رقابة على التكتلات الاقتصادية الكبيرة وعابرات القارات، بسبب ما لديها من قدرات وإمكانيات هائلة، تستطيع عن طريقها اختراق الحدود وعدم الخضوع لأية قيود قانونية سوى قيود اقتصاد السوق وقواعد اللعبة الاقتصادية الليبرالية. وهي بذلك إنما تسعى لترسيخ الهيمنة على ثروات الشعوب ومقدّراتها، ومن ثم سيادة اللامساواة واللامساواة في توزيع المكاسب والخيرات وسيادة البقاء للأصلح والأناجح في كسب الثروة والنفوذ وتحقيق الهيمنة، وفي النهاية انتفاء الديمقراطية في الدولة غير القادرة على المنافسة في السوق العالمية وتبعية اقتصادها له، حتى أنه يمكن القول أن العولمة بشكلها الحالي أصبحت تمثل شكلا من أشكال الاستعمار بل وتتفوق على الاستعمار التقليدي.⁽¹³⁾ وبتعبير آخر فإذا كانت العولمة قد خلقت فرصا جديدة ومنافع للبعض، فإنها قد تسببت في الكثير من المعاناة والتهميش والفرص لدى البعض الآخر حيث أدت إلى تهديد أمنها المالي والاقتصادي والثقافي والصحي والبيئي والاجتماعي.

السبيل إلى الديمقراطية:

أمام هذه الأخطار المحدقة بالدول العاجزة عن مواجهة مخاطر العولمة والنظام العالمي الجديد ومن بينها الجزائر، اعتبارا أنها دولة من دول العالم النامي تسعى ما استطاعت من جهد وإمكانيات لمواجهة هذا الخطر؛ واعتبارا أنها كذلك دولة تنتمي إلى الوطن العربي والعالم الإسلامي اللذان تضعهما القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة وحليفها إسرائيل، في مقام الدول التي يجب تكسير أرجلها في حالة تفكيرها بالخلاص من التخلف والفساد والاستبداد والكساد، لذلك فهي تنتج سياسات هدفها بالدرجة الأولى تحطيم المجتمعات العربية والإسلامية لإبقاء شعوبها ومجتمعاتها في حالة من التخلف والجمود وحتى تبقى إسرائيل الدولة الأولى في المنطقة عسكريا واقتصاديا وتكنولوجيا وصناعيا وديمقراطيا.⁽¹⁴⁾ وليس خافيا على أحد من أن ما تسعى إليه الدول الغربية من تغييرات في مختلف البنى السياسية والاقتصادية والثقافية في البلدان العربية تحت ذريعة محاربة التسلط وإحلال الحكم الراشد إنما هو محاولة دائبة ومستمرة لإعادة صناعة سياسات هذه الدول بما يستجيب

ويتناسب مع سياساتها ومصالحها الإستراتيجية في مختلف المجالات سياسيا واقتصاديا وثقافيا. وإذا كانت الجزائر قد استجابت منذ الوهلة الأولى لضغوط المؤسسات الدولية المانحة التي دفعت بها إلى الاندماج في آليات ومؤسسات الاقتصاد العالمي، ومن ثم جعلها عرضة للاختراق في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، وأخيرا السقوط في حبال المديونية والتبعية، فإن الأمل يبقى منصبا على جملة من الإجراءات الحمائية والوقائية الضرورية لتجارتها واقتصادها ولحدودها ولثقافتها ولخصوصيات مجتمعها ولسيادتها، لعل من بينها المحاولات الدائبة للتخلص من أعباء المديونية الخارجية وتدعيم مختلف القدرات الذاتية والموضوعية لإحلال السلم المدني سياسيا واقتصاديا وداخليا.⁽¹⁵⁾

خاتمة:

مما لا شك فيه أن بعضا من السياسات المنتهجة كما هو الحال في الجزائر قد أنت أكلها ونجحت ولو نسبيا في تحقيق بعض الانفراج على المستويين الداخلي، حيث الانفراج الأمني، والخارجي، بالحد من أزمة المديونية وتقليص حدود التبعية إلى الخارج. وحسبنا أن هذا يشكل نقلة نوعية فعالة تخدم تطور آليات العمل الديمقراطي، إلا أن ذلك يبقى غير كاف، مما يستلزم المضي في البحث عن آليات ناجعة تحد من تزايد التهديدات الداخلية والخارجية. ولا أحسن وأنفع وأجدى من ضرورة المبادرة بإجراء إصلاحات داخلية باتجاه الديمقراطية والحكم الراشد تنطلق من الإمكانيات الذاتية لمسايرة التطور الذي يحيط بهذه الدول. وإن كان هناك ضرورة لتدخل طرف خارجي في عملية الإصلاح فإنما يجب أن يقتصر دوره في تقديم المساعدات وبدون شروط وإملاءات أو أية تنازلات أيا كان نوعها أو حجمها. ذلك لأن الإصلاح السياسي أو الديمقراطية لا تعنى بالضرورة الأمركة أو الخضوع لرغبات وأطماع الغرب العدواني، بل يجب اعتباره تطور حضاري وفكري ملك للبشرية جمعاء ساهمت مختلف الحضارات الإنسانية فيه ومنها الحضارة العربية الإسلامية.⁽¹⁶⁾

من هنا فقط يمكن الوقوف في وجه ما تسعى إليه العولمة من تهميش لدور الدولة وإضعاف لقوتها وإفقادها لسيطرتها على مواردها الاقتصادية. كما أن تقوية دور الدولة وتعظيم مكانتها وسد الثغرات التي يمكن للعولمة أن تنفذ منها لتهديد استقرارها العام سيمكنها لا محالة من الوفاء بالتزاماتها الخارجية، وسيمكنها كذلك من تحقيق التوازن وضبط إيقاع النشاط الاقتصادي بالقيام برقابة جادة على أسواق المال والمصارف، منعا لاستشراء الفساد.

وبكلمة أخرى فإذا ثبت بما لا يدع مجالا للشك، زيف الادعاء والترويج بالإصلاح السياسي الذي تتشدد به قوى الهيمنة، والذي لا تبغي من ورائه سوى الهيمنة والتدخل والسيطرة لاستنزاف مقدرات الشعوب كما سبق القول، فإن الوقت قد حان للقيام بإصلاحات عامة وجادة نابعة من داخل الدول النامية، بإرادتها وبإمكانياتها وليست مفروضة عليها، ضمانا لاستقلالها وصونا لسيادتها وحفاظا على ثقافتها وهويتها.

أخيرا نقول، إذا كانت الجزائر وهي إحدى البلدان النامية لا تستطيع أن تنهض بمفردها وبمعزل عن التكتلات العالمية السياسية والاقتصادية التي تحاصرها، فإن الأمل في نجاتها يبقى منصبا على التعاون والتكامل في مختلف المجالات مع التنظيمات التي تنتمي إليها سواء عربيا أو إفريقيا أو مغاربيا، أو مع بقية دول العالم الأخرى، وهذا قصد مواجهة التحديات الجهوية والدولية الجديدة، سيما وأن للجزائر مكانة خاصة ومصداقية نادرة في الميدان الدولي اكتسبتها جراء ممارساتها السابقة في التعامل مع القضايا الدولية الشائكة ونالت من خلالها بعض التراكمات الدبلوماسية الإيجابية والرضا الدولي عن سياستها الخارجية وذلك هو المكسب الذي يجب أن يستغل ويستثمر⁽¹⁷⁾.

هكذا فقط يمكن التقليل من مخاطر العولمة ومصائبها التي يصعب مواجهتها أو القضاء عليها وإنما التكيف معها⁽¹⁸⁾ إنها واقع يجب التعامل معه لا مجافاته أو تحييده ومعاداته،⁽¹⁹⁾ وهذا ما يطلق عليه البعض العولمة المضادة.

- الهوامش:**
- (1) - يرى البعض ومنهم محمد بوبكري، بأنه يجب التفريق بين مصطلحي **العولمة mondialisation** و**الكونية universalité** حيث أن مفهوم الأولى ينصرف إلى عولمة التقنيات والسوق والسياسة والمعلومات، بينما مفهوم الثانية يعني كونية القيم وحقوق الإنسان والحريات والثقافة والديمقراطية، إلا أن الأغلبية من الكتاب والباحثين درجوا على استعمال كلمة عولمة للدلالة على المعنيين السالفين.
- (2) - محمد غربي، **الدفاع والأمن، إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيواستراتيجية**، المغرب، مجلة شؤون استراتيجية، العدد الثاني، 2، ديسمبر - جانفي، 2009، ص 16
- (3) - محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر المعاصر - العولمة، صراع الحضارات، العودة إلى الأخلاق، التسامح، الديمقراطية ونظام القيم، الفلسفة والمدينة**، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 149
- (*) - يرى طابع أصيفا وآخرون أن مفهوم العولمة في العلوم الاجتماعية يتعدد بتعدد فروع المعرفة، ففي الاقتصاد تشير العولمة إلى تدويل الاقتصاد وانتشار علاقات السوق، وفي العلاقات الدولية يجري التركيز على زيادة الترابط في العلاقات الدولية وسيادة سياسات العولمة، وفي العلوم الاجتماعية يجري الانشغال بالتداخل المتزايد على مستوى العالم وظهور مجتمع عالمي، وفي الدراسات الثقافية يجري التركيز على شبكات المعلومات العالمية وتزايد التمييط الثقافي عالمياً.
- (1) - أبو بكر عساف، **العولمة وآثارها الاقتصادية المدمرة على البلاد الإسلامية والعالم**، مجلة الوعي
- (6) - حسنين توفيق إبراهيم، **التطور الديمقراطي في الوطن العربي: قضايا وإشكاليات**، (مجلة السياسة الدولية، العدد: 142، أكتوبر سنة 2000: 36، الأهرام)، ص 264
- (7) - عصام خفاجي، **إشكالية العلاقة بين العولمة والديمقراطية والفكر اليساري**، في: **تجديد الفكر السياسي من أجل التغيير**، حبيب صادق وآخرون، منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، 2001، ص 137
- (1) - جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 62، 61
- (9) - الجابري، مرجع سابق، ص 40، 141
- (10) - المتفائلون المهللون للعولمة هم أساساً النيوليبراليون، أما المتشائمون فهم يتكونون من تيار نقد العولمة وريث الاتجاهات الماركسية وكذلك أصحاب مدرسة التبعية بقيادة سمير أمين.
- (11) - عاطف الغمري، **أزمة الديمقراطية والعالم العربي**، مجلة لقاء القمم، (الموسم الثقافي 2006، ص 89
- (12) - طابع أصيفا (محرر) وآخرون، **العولمة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا - تحديات وآفاق**، ترجمة: سعد الطويل وآخرون، (القاهرة، مركز المحروسة، 2003)، ص 8
- (13) - لطيفة إبراهيم حضر، **الديمقراطية بين الحقيقة والوهم**، عالم الكتب، 2006، ص 13
- (1) - جريدة الشروق ليوم: 2009.11.05، العدد 2761، ص 19
- (15) - إسماعيل فيرة، وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 283
- (16) - منير نوري، نعيمة برك، **الإصلاح الإداري وأهميته في القضاء على التسيب والفساد الإداري وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة**، مداخلة في المنتدى الوطني الأول حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وآفاق، ص 10
- (17) - عبد القادر رزيق المحادمي، **التحول الديمقراطي في القارة الأفريقية**، (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص 191
- (18) - كمال حمدان، **العولمة ظاهرة موضوعية يجب التكيف معها**، في: **تجديد الفكر السياسي من أجل التغيير**، منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، ص 187
- (19) - محمد بوبكري، **الديمقراطية في زمن العولمة**، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص 167